

(٢٣) كتاب الرهن الكبير

[١] إياحة الرهن

[١٦٠٧] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا الدَّرَاوَرْدِيُّ ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عليهما السلام ، قال : رهن رسول الله صلوات الله عليه درعه عند أبي الشَّحْمِ اليهودي .

[١٦٠٨] قال الشافعي رحمه الله عليه : وروى الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة : أن النبي صلوات الله عليه مات ودرعه مرهونة .

[٢] باب ما يتم به الرهن من القبض

[١٦٠٩] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : ارتهنت عبداً فأجرتة قبل أن أقبضه . قال : ليس بمقبوض .

[١٦١٠] قال الشافعي : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار : أنه قال : إذا ارتهنت عبداً فوضعتة على يد غيرك فهو قبض .

[٣] قبض الرهن (١)

وما يكون بعد قبضه مما يخرج من الرهن وما لا يخرج

[١٦١١] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : ارتهنت رهناً فقبضته ثم أجرته منه . قال : نعم ، هو عندك إلا أنك أجرته منه ، قال ابن جريج : فقلت لعطاء : فأفلس فوجدته عنده . قال : أنت أحق به من غرمائه .

(١) في طبعة الدار العلمية : « باب الرهن » مخالفة جميع النسخ .

[١٦٠٧] سبق برقم [١٥٥٨] وسبق الكلام عليه هناك في باب السلف .

[١٦٠٨] انظر رقم [١٥٥٨] في باب السلف فقد سبق تخريجه هناك .

[١٦٠٩] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤/٤٣١) .

[١٦١٠] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤/٤٣١) .

[١٦١١] لم أعثر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه البيهقي في المعرفة من طريقه (٤/٤٣٢) ، وفي مصنف عبد الرزاق عن الشعبي والحسن وقتادة مثل هذا . (٨/٢٤٠ - ٢٤١ كتاب البيوع - باب الرهن) .

[١٢] باب ما يفسد الرهن من الشرط

[١٦١٢] قال الشافعي رحمه الله تعالى : يروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : « الرهن مركوب ومحلوب » .

[١٥] زيادة الرهن

[١٦١٣] وأخبرنا سفيان عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : الرهن مركوب ومحلوب .

[١٦] ضمان الرهن

[١٦١٤] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ،

[١٦١٢] صحيح إن شاء الله عز وجل وتعالى .

سيرويه الشافعي بعد هذا عن سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة موقوفاً .
* المستدرک : (٥٨ / ٢) كتاب البيوع - من طريق أبي عوانة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « الرهن محلوب ومركوب » وقال : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ؛ لإجماع الثوري وشعبة على توقيفه عن الأعمش ، وأنا على أصلي أصلته في قبول الزيادة من الثقة ، ووافقه الذهبي .

* سنن الدارقطني : (٣ / ٣٤) كتاب البيوع - عن الحسين بن يحيى بن عياش ، عن إبراهيم بن مجشر ، عن أبي معاوية ، (ح) وعن أبي بكر النيسابوري ، عن أحمد بن منصور ، عن يحيى بن حماد ، عن أبي عوانة جميعاً عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ به .
قال البيهقي : ورواه الجماعة عن الأعمش موقوفاً على أبي هريرة . (٣٨ / ٦ من الكبرى) .

وقال الحافظ في التلخيص : رواه الدارقطني والحاكم من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، وأعل بالوقف ، وقال ابن أبي حاتم : قال أبي : رفعه مرة ، ثم ترك الرفع بعد ، ورجح الدارقطني ثم البيهقي رواية من وقفه على من رفعه ، وهي رواية الشافعي عن سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة - وهي التي ستأتي إن شاء الله تعالى برقم (١٦١٣) أي الرواية التالية (التلخيص الجبير ٣ / ٣٦) .

(وانظر ذخيرة الحفاظ لابن طاهر المقدسي ٣ / ١٤١٥ - ١٤١٦) .

وفي هذا الباب حديث : « الرهن يركب بنفقته ، ويشرب لبن الدر إذا كان مرهونا » .

وفي رواية : « وعلى الذي يركب ويشرب النفقة » خ : ٢ / ٢١١ (٤٨) كتاب الرهن - (٤) باب الرهن مركوب ومحلوب - عن أبي نعيم ، عن زكريا بن أبي زائدة ، عن أبي هريرة مرفوعاً (رقم ٢٥١١ - ٢٥١٢) .

[١٦١٣] انظر التخریج السابق .

[١٦١٤] صحيح متصلاً ومرسلاً .

=

عن ابن شهاب ، عن ابن المسيَّب : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يَغْلَقُ الرهن (١) ، (١) «لا يَغْلَقُ الرهن » : غَلَقَ الرهن يَغْلَقُ غُلُوقًا : إذا بقى فى يد المرتهن لا يقدر راهنه على تخليصه ، والمعنى : أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفكه صاحبه ، وكان هذا من فعل الجاهلية ؛ أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه فى الوقت المعين ملك المرتهن الرهن ، فأبطله الإسلام . وعلى هذا يَقَوِّمُ الرهن أو يباع ، وما زاد على الدين فهو للراهن ، وما نقص فعليه .

= * المستدرك : (٥١/٢) من طريق عبد الله بن عمران العابدی، عن سفيان بن عيينة ، عن زياد بن سعد، عن الزهرى ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة مرفوعاً .
وقال : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ؛ لخلاف فيه على أصحاب الزهرى ، وقد تابعه مالك ، وابن أبى ذئب ، وسليمان بن أبى داود الحرايى ، ومحمد بن الوليد الزبيدى ، ومعمّر ابن راشد على هذه الرواية » وقد وافقه الذهبي .
* ابن حبان - الموارد : (رقم ١١٢٣) عن آدم بن موسى ، عن الحسين بن عيسى البسطامى ، عن إسحاق بن الطباع ، عن ابن عيينة به . (ص ٢٧٤ - ٢٧٥) .
فهذه متبعة لعبد الله بن عمران العابدی ، وقد صححها ابن حبان .
* سنن الدارقطني: (٣٢/٣) البيوع - عن أبى محمد بن صاعد، عن عبد الله بن عمران العابدی به .
قال الدارقطني عقبه : زياد بن سعد من الحفاظ الثقات ، وهذا إسناد حسن متصل .
* ط : (٧٢٨/٢) (٣٦) كتاب الأقضية - (١٠) باب مالا يجوز من غلق الرهن - عن ابن شهاب، عن سعيد : أن رسول الله ﷺ . . . مرسل، قال أبو عمر بن عبد البر : أرسله رواة الموطأ إلا معن ابن عيسى فوصله عن أبى هريرة .
وهكذا نرى أن هذا الحديث روى عن ابن شهاب مرسلًا وموصولًا .
قال الزيلعى فى نصب الراية : « وقد صحح اتصال هذا الحديث الدارقطني وابن عبد البر ، وعبد الحق » .

وقد رواه أبو داود فى المراسيل (ص ١٧٠ - ١٧١) عن محمد بن عبيد بن حساب ، عن محمد ابن ثور، عن معمر، عن الزهرى ، عن سعيد مرسلًا ، وكذلك رواه عن أحمد بن يونس عن ابن أبى ذئب مرسلًا، وهو المحفوظ . (نصب الراية ٤/ ٣٢٠ - ٣٢١ ونقله عن صاحب التنقيح) .
وقال الحافظ فى التلخيص : ورواه الأوزاعى ويونس وابن أبى ذئب ، عن الزهرى ، عن سعيد مرسلًا ، ورواه الشافعى عن ابن أبى فديك ، وابن أبى شيبة عن وكيع ، وعبد الرزاق عن الثورى كلهم عن ابن أبى ذئب كذلك . (٣٦/٣) .
وقال أبو داود فى المراسيل : قوله : « له غنمه وعليه غرمه » من كلام سعيد بن المسيب نقله عنه الزهرى .

وهكذا نرى أن الحديث روى من طرق صحيحة متصلا ومرسلًا .
والمتصل من زيادة الثقات ، فالحديث على هذا صحيح ، والله أعلم .
هذا والحديث بروايته صحيح عند الإمام الشافعى ، فقد قال فى الرهن الصغير الآتى عن الطريق المرسل ردا على من قال له : فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره ؟ قال : « لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده ، ولا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف ، فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه ، ورأينا غيره يسمى المجهول ، ويسمى من يرغب عن الرواية عنه ، ويرسل عن النبى ﷺ وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستنكر الذى لا يوجد له شيء يسدده، ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم، ولم نحجب أحداً، ولكننا قلنا فى ذلك بالدلالة =

الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه » .

[١٦١٥] قال الشافعي : أخبرنا الثقة ، عن يحيى بن أبي أنيسة ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله ، أو مثل معناه لا يخالفه .

(٢٤) كتاب الرهن الصغير

[١] باب

[١٦١٦] أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يعلّق الرهن ، الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه وعليه غرمه » .

[١٦١٧] قالوا : روينا عن علي بن أبي طالب ﷺ (١) أنه قال : يترادان الفضل .

(١) في (ب) : « فَوَيْلٌ » . ولكن الإمام الشافعي كثيراً ما يدعو بهذا لعل « ﷺ » .

= البينة على ما وصفناه من صحة روايته ، وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ مثل حديث ابن أبي ذئب . [١٦١٥] انظر تخريج الحديث السابق .

وقد رواه الإمام الشافعي - رحمة الله تعالى عليه - في الرهن الصغير الآتي عن غير واحد من أهل العلم . وصححه كما صحح المرسل السابق ، والله عز وجل وتعالى أعلم . [١٦١٦] سبق برقم : [١٦١٤] وخرج هناك .

[١٦١٧] * مصنف عبد الرزاق : (٢٣٩/٨) كتاب البيوع - باب الرهن يهلك - عن عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن منصور ، عن الحكم ، عن علي قال : يتراجعان الفضل بينهما . وعن معمر ، عن قتادة ، عن علي مثله . (رقم ١٥٠٣٩-١٥٠٤٠) .

* مصنف ابن أبي شيبة : (٥٢٥/٤) كتاب البيوع - (٤١٤) في الرجل يرهّن الرجل فيهلك - عن وكيع ، عن سفيان به . (رقم ٢٢٧٩٤) .

قال البيهقي في المعرفة : هو منقطع وضعيف (٤٤٣/٤) .

ومن طريق وكيع ، عن علي بن صالح ، عن عبد الأعلى بن عامر ، عن محمد ابن الحنفية ، عن علي قال : إذا كان الرهن أكثر مما رهن به فهلك فهو بما فيه ؛ لأنه أمين في الفضل ، وإذا كان أقل مما رهن به رد الراهن الفضل . (رقم ٢٢٧٩٥) .

قال البيهقي : « وعبد الأعلى الثعلبي ضعيف ، وقال يحيى بن سعيد بن القطان : قلت لسفيان في أحاديث عبد الأعلى ، عن ابن الحنفية فوهنّها . وفي رواية الحكم عن علي ، ورواية الحارث عن علي : يترادان الفضل . وهو منقطع وضعيف . وفي رواية قتادة ، عن خلاص ، عن علي : إذا كان في الرهن فضل فإن أصابته جائحة فالرهن بما فيه ، وإن لم تصبه جائحة فإنه يرد الفضل .

قال البيهقي : وهذه أصح الروايات عن علي ، وفيها أن أهل العلم بالحديث يقولون : ما روى خلاص عن علي أخذه من صحيفة ، قاله يحيى بن معين وغيره من الحفاظ . (المعرفة ٤٤٣/٤) . =

[١٦١٨] قال (١) : فقد رويناه عن شريح أنه قال : الرهن بما فيه ، وإن كان خاتماً

من حديد .

[١٦١٩] فقال : قد روى مصعب بن ثابت ، عن عطاء : أن رجلاً رهن رجلاً

فرساً فهلك الفرس ، فقال النبي ﷺ : « ذهب حقك » .

(١) أى الذى يحاوره الشافعى ، ويخالفه فى هذه المسألة .

= هذا وقد نقل البيهقى عن الشافعى قوله : الرواية عن على بن أبى طالب رضي الله عنه بأن يتراد أن الفضل أصح عنه من رواية عبد الأعلى ، وقد رأينا أصحابكم يضعفون رواية عبد الأعلى التى لا يعارضها معارض تضعيفاً شديداً ، فكيف بما عارضه فيه من هو أقرب من الصحة وأولى بها منه .

قال البيهقى : وهذا الكلام فيما أجاز لى أبو عبد الله - أى الحاكم - روايته عنه عن أبى العباس ، عن الربيع ، عن الشافعى . (السنن الكبرى ٤٣/٦ - وعلمية ٧٢/٦) . وهذا فى الأم .

ثم قال البيهقى : وروى عن عمر بن الخطاب مثل رواية عبد الأعلى ، وإنما رواه أبو العوام عمران ابن داود ، ولم يحتج به صاحبنا الصحيحين ، وضعفه يحيى بن معين ، وأبو عبد الرحمن النسائي ، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ، وقال : لم يكن من أهل الحديث ، كتبت عنه أشياء فرميت بها . (المعرفة ٤/٤٤٤) . (انظر رواية عمر رضي الله عنه فى سنن الدارقطني ٣/٣١ - البيوع رقم ١٢٠) .

[١٦١٨] * مصنف عبد الرزاق : (٢٣٨/٨ - ٢٣٩) كتاب البيوع - باب الرهن يهلك - عن معمر ، عن جابر ، عن الشعبي قال : رهن رجل خاتماً من حديد بقدر من صفر ، فهلك ، فاختصما إلى شريح ، فقال : الرهن بما فيه ، قال الشعبي : ذاك ألف بدرهم ، ودرهم بألف . (رقم ١٥٠٣٧) . وعن الثوري ، عن أبى حصين وشريح قال : ذهب الرهن بما فيها . قال الشعبي : وذاك درهم بألف ، وألف بدرهم . (رقم ١٥٠٣٨) .

* مصنف ابن أبى شيبة : (٥٢٤/٤) كتاب البيوع - فى الرجل يرهن الرجل فيهلك - عن شريك ، عن أبى حصين قال : سمعت شريحاً يقول : ذهبت الرهان بما فيها .

وعن ابن أبى زائدة ، عن هشام ، عن محمد ، عن شريح مثله .

* الجعديات : (١٦٢/٢) عن شريك به . (رقم ٢٣٣١) .

* أخبار القضاة لوكيع : (٢٨٧/٢) من طريق أبى بكر بن عياش ، عن شريك به . ومن طريق أخرى عن أبى حصين .

* شرح معانى الآثار : (١٠٣/٤) كتاب البيوع - باب الرهن يهلك فى يد المرتهن كيف حكمه ؟ من طريق سفيان ، عن أبى حصين به .

وأبو حصين هو عثمان بن عاصم بن حصين . (تقريب) .

[١٦١٩] * مصنف ابن أبى شيبة : (٥٢٤/٤) الموضع السابق - عن عبد الله بن المبارك ، عن مصعب بن ثابت قال : سمعت عطاء يحدث : أن رجلاً رهن فرساً فنفق فى يده ، فقال رسول الله ﷺ للمرتهن : « ذهب حقك » .

* مراسيل أبى داود : (ص ١٧٢ رقم ١٨٨) عن ابن المبارك به .

قال عبد الحق فى الأحكام الوسطى : هو مرسل وضعيف ، وقال ابن القطان : مصعب بن ثابت ابن عبد الله بن الزبير ضعيف ، كثير الغلط ، وإن كان صدوقاً . (نصب الراية ٤/٣٢١ والأحكام الوسطى ٣/٢٧٩) .

[١٦٢٠] قال الشافعي رحمته الله : فقليل له : أخبرنا إبراهيم ، عن مصعب بن ثابت ، عن عطاء ، قال : زعم الحسن كذا ، ثم حكى هذا القول . قال إبراهيم : كان عطاء يتعجب مما روى الحسن .

وأخبرني به غير واحد عن مصعب ، عن عطاء ، عن الحسن .

[١٦٢١] وأخبرني بعض من أثق به : أن رجلاً من أهل العلم رواه عن مصعب ، عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وسكت عن الحسن فقليل له : أصحاب مصعب يروونه عن عطاء عن الحسن ، فقال : نعم ، وكذلك ^(١) حدثنا ، ولكن عطاء مرسل أنفق من الحسن مرسل .

[١٦٢٢] قال الشافعي رحمته الله : وما يدل على وهن هذا عند عطاء إن كان رواه ، أن عطاء يفتي بخلافه ، ويقول فيه بخلاف هذا كله ، ويقول فيما ظهر هلاكه : أمانة ، وفيما خفي : يترادأان الفضل ، وهذا أثبت في الرواية عنه . وقد روى عنه : « يترادان » مطلقة ، وما شككتنا فيه ، فلا نشك أن عطاء - إن شاء الله تعالى - لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً مثبتاً ^(٢) عنده ويقول بخلافه ، مع أني لم أعلم أحداً روى هذا عن عطاء يرفعه إلا مصعب ، والذي روى هذا عن عطاء يرفعه يوافق قول شريح : « إن الرهن بما فيه » .

(١) في (ص ، م) : « كذلك حدثنا » بدون عطف .

(٢) في (ص) : « مبيناً » بدل : « مثبتاً » .

[١٦٢٠] انظر التخریج السابق ، ولم أعثر على رواية عطاء عن الحسن عند غير الشافعي .
[١٦٢١] قال البيهقي : إن الرجل من أهل العلم في هذا الإسناد سماه الشافعي في القديم فقال : إن ابن المبارك رواه عن مصعب ... (المعرفة ٤/٤٣٩ - ٤٤٠) .

[١٦٢٢] قال البيهقي : وقد روى ذلك غيره (غير مصعب) عن عطاء يرفعه : « الرهن بما فيه » .
ثم روى من طريق أبي على اللؤلؤي ، عن أبي داود ، عن علي بن سهل الرملي ، عن أبي الوليد ، عن أبي عمرو ، عن عطاء : أن رجلاً رهن فرساً فنفق الفرس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الرهن بما فيه » .
[المراسيل لأبي داود ، ص : ١٧٣ رقم ١٩٠] . وقال ابن القطان : مرسل صحيح [الوهم والإيهام ٣/ ٥٢٨ رقم ١٣٠٣] .

ورواه أيضا بهذا اللفظ دون القصة زمعة بن صالح ، عن ابن طاوس عن أبيه مرسلًا ، وزمعة غير قوي . [المراسيل ، ص ١٧٣ رقم ١٨٩] .

وقد تعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي بقوله : « أخرج له مسلم في صحيحه مقروناً بغيره ، وأقل أحواله أنه يصلح للمتابعة ، ويقويه المرسل المتقدم بروايته فظهر بهذا أن هذا الحديث روى مرسلًا من عدة وجوه » .

[١٦٢٣] وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة ، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة: عن (١) النبي ﷺ مثل حديث ابن أبي ذئب .

[١٦٢٤] قال : فقد روى عبد الأعلى الثعلبي (٢)، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٣) شيئاً بقولنا ، قلنا : الرواية عن علي رضي الله عنه بأن يترادان الفضل أصح عنه من رواية عبد الأعلى .

(١) في (ب) : « أن النبي ﷺ » .

(٢) في (ب) : « الثعلبي » وما أثبتناه من (ص) ، ومن كتب الرواة ، ومن رواية البيهقي من طريق الشافعي في المعرفة ٤/٤٤١ .

[١٦٢٣] سبق برقم [١٦١٥] وهناك : « أخبرنا الثقة ، عن يحيى بن أبي أنيسة » في باب «ضمان الرهن» . قال البيهقي: وذكر الشافعي - رحمه الله أخذه في هذه المسألة بمرسئ سعيد بن المسيب دون غيره؛ لأن مراسيله أصح من مراسيل غيره، ولأنه قد روى موصولاً (وهو هذا الحديث بهذه الرواية). (السنن الكبرى ٦/٤١ - ٤٢) .

وقال في المعرفة : أما الذي ذكر الشافعي - رحمه الله - في مراسلات ابن المسيب فكذلك قال غيره من أهل العلم بالحديث . قال أحمد بن حنبل : مراسلات سعيد بن المسيب صحاح ، لا يرى أصح من مراسلاته ، وأما الحسن وعطاء فليس مراسيلهما بذلك ، هي أضعف المراسلات ، كأنهما كانا يأخذان عن كل . . . يحيى بن معين يقول : أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب . . . يحيى ابن سعيد : أن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان إذا سئل عن مسألة فالتبست عليه قال : عليكم بسعيد بن المسيب فإنه قد جالس الصالحين .

عن جعفر بن ربيعة قال : قلت لعراك بن مالك : من أفقه أهل المدينة ؟ قال : أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، وأفقههم فقهاً ، وأبصرهم بما مضى من آراء الناس فسعيد بن المسيب .

ثم قال البيهقي : الحكايات عن السلف في تفضيل سعيد بن المسيب فيما يرويه على أبناء دهره كثيرة، وللشافعي - رحمه الله - فيما قال في مراسيل ابن المسيب بهم قدوة . ثم إنه لم يقتصر في مراسيله على مجرد الدعوى حتى يبين وجه الرجحان في مراسيله . ثم لم يخص به ابن المسيب ، بل قد قطع القول بأن من في مثل حاله قبلنا منقطعه . . . ثم هذا الحديث وصله زياد بن سعد ، وهو من الثقات ، وقد سبق ذكرنا له . (المعرفة ٤/٤٤١-٤٤٢) .

[١٦٢٤] * مصنف ابن أبي شيبة : (٥٢٥/٤) كتاب البيوع - في الرجل يرهن الرجل فيهلك - عن وكيع ، عن علي بن صالح، عن عبد الأعلى بن عامر، عن محمد ابن الحنفية ، عن علي قال : إذا كان الرهن أكثر مما رهن به فهلك فهو بما فيه ؛ لأنه أمين في الفضل ، وإذا كان أقل مما رهن به فهلك رد الراهن الفضل .

قال البيهقي : وعبد الأعلى ضعيف ، وقال يحيى بن سعيد القطان : قلت لسفيان في أحاديث عبد الأعلى عن ابن الحنفية فوهنها . (المعرفة ٤/٤٤٣) .

[٢] رهن المشاع

قال الشافعي: القرآن أعظم من أن يترك في يدي مشرك يقدر على إخراجه من يديه.

[١٦٢٤م] وقد نهى رسول الله ﷺ أن يمسه (١) من المسلمين إلا طاهر .

(٣) في (ظ) : « عن علي بن أبي طالب » .

[١٦٢٤م] ط : (١٩٩/١) (١٥) كتاب القرآن - (١) باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن - عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم : أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم : « ألا يمسه القرآن إلا طاهر » .

قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد روى مسنداً من وجه صالح ، وهو كتاب مشهور عند أهل السير ، معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بها في شهرتها عن الإسناد .

قال ابن حجر في بلوغ المرام (٥٩/١) : ووصله النسائي وابن حبان ، وهو معلول .
* الحاكم في المستدرک : (٣٩٥/١ - ٣٩٧) كتاب الزكاة - من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، عن أبيه ، عن عبد الله بن أبي بكر ، ومحمد ابني أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن أبيهما ، عن جدهما به مختصراً - قال الحاكم : هذا صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي . ومن طريق الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده .

* ابن حبان - الموارد : (ص ٢٠٢ - رقم ٧٩٣) من طريق الحكم بن موسى به .
قال ابن حبان : سليمان بن داود هذا هو سليمان بن داود الخولاني ، من أهل دمشق ، ثقة .
* س : (٥٧/٨ - ٥٩) كتاب القسامة - باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقليين له - من طريق الحكم بن موسى به . (رقم ٤٨٥٣) .

ومن طريق سليمان بن أرقم ، عن الزهري به . (رقم ٤٨٥٤) .
ومن طريق ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري مراسلاً . (رقم ٤٨٥٥) .
قال النسائي معلقاً على رواية سليمان بن أرقم : متروك الحديث . (السنن ٥٩/٨) .
* المراسيل لأبي داود : (ص ١٢٠ - ١٢٢) من طريق ابن إدريس ، عن محمد بن عمار ، عن أبي بكر ابن محمد بن حزم قال : كان في كتاب رسول الله ﷺ أنه لا يمسه القرآن إلا طاهر .
وعن محمد بن يحيى ، عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري قال : قرأت صحيفة عند آل أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ذكر أن رسول الله ﷺ كتبها لعمر بن حزم حين أمره على نجران . . . وفيه : « ولا يمسه القرآن إلا طاهر » .

قال أبو داود : روى هذا الحديث مسنداً ، ولا يصح .
ومدار هذا الحديث كما ترى مسنداً على سليمان بن داود ، ولكن هل هو سليمان بن داود الخولاني الدمشقي - وهو ثقة ، أو سليمان بن داود اليماني ، وهو ضعيف .
وقال أبو حاتم : سليمان بن أرقم يرون أنه سليمان بن داود ، و« أرقم » لقب . أي سليمان بن داود اليماني الضعيف . (انظر : مراسيل أبي داود ص ٢١٣) .
وقال بعض العلماء : إن الصواب الذي في أصل يحيى بن حمزة الراوى عن سليمان : « سليمان =

[١٦٢٥] ونهى أن يسافر به إلى بلاد العدو .

[١٦٢٦] أخبرنا إبراهيم وغيره ، عن جعفر ، عن أبيه : أن النبي ﷺ رهن درعه عند أبي الشحم اليهودي .

= ابن أرقم . وهو ضعيف .
فمن قال : « الخولاني » صحح الحديث ، ومن قال : « ابن أرقم » ضعف الحديث . ومهما يكن من أمر فالحديث يتقوى بشواهد :
فقد روى من حديث حكيم بن حزام ، وابن عمر ، وعثمان بن أبي العاص .
أما حديث حكيم بن حزام فقد أخرجه الحاكم (٤٨٥/٣) من طريق سويد أبي حاتم ، عن مطر الوراق ، عن حسان بن بلال ، عن حكيم قال : لما بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن قال : « لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر » .
قال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .
ولكن قال ابن حجر : وفي إسناده سويد أبو حاتم ، وهو ضعيف ، وذكر الطبراني في الأوسط أنه تفرد به ، وحسن الحازمي إسناده . (١٣١/١ من التلخيص) .
وأما حديث ابن عمر فأخرجه الطبراني في المعجمين ؛ الكبير (٣١٣/١٢ - ٣١٤) والصغير (١٣٩/٢) من طريق سعيد بن محمد بن ثواب ، عن أبي عاصم ، عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى قال : سمعت سألما يحدث عن أبيه مرفوعاً : « لا يمس القرآن إلا طاهر » .
قال الطبراني : لم يروه عن سليمان إلا ابن جريج ، ولا عنه إلا أبو عاصم ، تفرد به سعيد بن محمد .

قال الحافظ : إسناده لا بأس به ، ذكر الأثر أن أحمد احتج به . (١٣١/١ من التلخيص) .
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في الكبير والصغير ، ورجاله موثقون (٢٧٦/١) .
وأما حديث عثمان بن أبي العاص فرواه الطبراني في الكبير (٣٣/٩) من طريق محمد بن سعيد ابن عبد الملك ، عن المغيرة بن شعبة ، عن عثمان بن أبي العاص .
وابن أبي داود في المصاحف : (٢/ ٥٨٦ رقم ٧٣٨) من طريق محمد بن راشد ، عن إسماعيل المكي ، عن القاسم بن أبي بزة ، عن عثمان بن أبي العاص قال : كان فيما عهد إلى رسول الله ﷺ : « لا تمس المصحف وأنت غير طاهر » .
قال الحافظ : في إسناده انقطاع ، وفي رواية الطبراني من لا يعرف . (التلخيص ١٣١/١) .
وقال الهيثمي : فيه إسماعيل بن رافع ، ضعفه يحيى بن معين والنسائي ، وقال البخاري : ثقة مقارب الحديث (مجمع الزوائد ٢٧٧/١) .

وهذه الشواهد يقوى بعضها بعضاً وتجعل متن الحديث صحيحاً . والله عز وجل وتعالى أعلم .
[١٦٢٥] * ط : (٤٤٦/٢) (٢١) كتاب الجهاد - (٢) باب النهي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو - عن نافع ، عن عبد الله بن عمر أنه قال : نهى رسول الله ﷺ : أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو .
قال مالك : وإنما ذلك مخافة أن يناله العدو .

* خ : (١ / ٣٥٦) (٥٦) كتاب الجهاد والسير - (١٢٩) باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو - عن عبد الله بن مسلمة ، عن مالك ، عن نافع به . (رقم : ٢٩٩٠) .
* م : (٣ / ١٤٩٠) (٣٣) كتاب الإمارة - (٢٤) باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . (رقم ٩٢ / ١٨٦٩) .
[١٦٢٦] سبق برقم [١٦٠٧] وخرج هناك ، وقد رواه هناك عن الدراوردي ، عن جعفر بن محمد .

[١٦٢٧] وقد أخبرنا مطرّف بن مازن ، عن معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه : أن معاذ بن جبل قضى فيمن ارتهن نخلاً ثمراً ، فليحسب المرتهن ثمرها من رأس المال . وذكر سفيان بن عيينة شبيها به .

[١٦٢٨] قال الشافعي رحمه الله عليه : وأحسب مطرفاً قاله في الحديث : « من عام حج رسول الله ﷺ » .

[١٦٢٩] فإن مسلم بن خالد ، أخبرنا عن ابن جريج ، عن عطاء : في العبد يكون رهناً فيعتقه سيده ، فإن العتق باطل ، أو مردود .

[٢٥] التفليس (١) (٢)

[١] باب

[١٦٣٠] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن يحيى بن

(١) أى : القرآن .

(١) التفليس ليس موضعه هنا في الترتيب الأصلي ، وقد نقله البلقيني إلى هنا ويشير رقم لوحة (ص) إلى ذلك .
(٢) قال القرطبي في المفهم : المُفْلِسُ : لغة : ما لا عين له ولا عَرَضُ ، وشرعاً : عبارة عن مدينان قَصَرَ ما بيده

[١٦٢٧ - ١٦٢٨] * مصنف عبد الرزاق : (٢٤٥ / ٨) كتاب البيوع - باب ما يحل للمرتهن من الرهن - قال : أخبرنا معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه قال في كتاب معاذ بن جبل : من ارتهن أرضاً فهو يحسب ثمرها لصاحب الرهن من عام حج النبي ﷺ .
وبهذا يتقوى قول الشافعي رحمه الله : وأحسب مطرفاً قاله في الحديث : من عام حج رسول الله ﷺ .

قال البيهقي في المعرفة : وحديث معاذ هذا منقطع . (٤٣٧ / ٤) .

قال البيهقي : ورواه سفيان الثوري عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار قال : كان معاذ بن جبل يقول في الرهن إذا رهنه فيخرج فيه ثمره ، فهو من الرهن (المعرفة ٤٣٧ / ٤ - ورواه بإسناده في السنن ٣٩ / ٦) .

وقال : هذا منقطع أيضاً .

[١٦٢٩] * مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٤٥٧) كتاب البيوع - (٢٧٤) الراهن يرهن العبد فيعتقه - عن ابن إدريس ، عن عبد الملك ، عن عطاء في رجل اشترى من رجل عبداً فلم يقبضه حتى أعتقه . قال : لا يجوز عتقه حتى يقبضه أو ينقده .

هكذا جاءت هذه الرواية تحت هذا الباب عند ابن أبي شيبة ، وأظن أن هناك خطأ فيها مما جعلها غريبة على الباب ، ويكون الصحيح قوله : « في رجل رهن من رجل عبداً ... إلخ » وتكون متلائمة مع الباب .

أو يكون الخطأ في وضعها تحت هذا الباب ، والله عز وجل وتعالى أعلم .

[١٦٣٠] * ط : (٢ / ٦٧٨) (٣١) كتاب البيوع - (٤٢) باب ما جاء في إفلاس الغريم . (رقم ٨٨) . =

سعيد، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « أيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به » .

[١٦٣١] قال الشافعي: وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول: أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن عمر بن عبد العزيز حدثه : أن أبا بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : « من أدرك ماله بعينه ^(١) عند رجل قد أفلس فهو أحق به » .

[١٦٣٢] أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب قال:

عما عليه من الديون ، فطلب الغرماء أخذ ما بيده . (المفهم ٤ / ٤٣١) .

= ولم يخرج البخاري ومسلم هذا الحديث من طريق مالك ، وإنما خرجاه . من طرق أخرى عن يحيى بن سعيد - وهو الأنصاري ، وقد نبه البلقيني على ذلك في ترتيبه .
* خ : (١٧٥ / ٢) (٤٣) كتاب الاستقراض - (١٤) باب إذا وجد ماله عند مُفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به - عن أحمد بن يونس ، عن زهير ، عن يحيى بن سعيد به . (رقم ٢٤٠٢) .
* م : (٣ / ١١٩٣ - ١١٩٤) (٢٢) كتاب المساقاة - (٥) باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه - عن أحمد بن عبد الله بن يونس ، عن زهير بن حرب ، عن يحيى بن سعيد به . (رقم ١٥٥٩ / ٢٢) .

وعن يحيى بن يحيى ، عن هشيم (ح) وعن قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح - جميعا عن الليث بن سعد ، (ح) وعن أبي الربيع ، ويحيى بن حبيب الحارثي ، كلاهما عن حماد بن زيد (ح) وعن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن سفيان بن عيينة (ح) وعن محمد بن المثني ، عن عبد الوهاب ويحيى بن سعيد [يعني القطان] ، وحفص بن غياث - كل هؤلاء عن يحيى بن سعيد - الأنصاري به . رقم (١٥٥٩ / ٢٢) .

وعن ابن أبي عمر ، عن هشام بن سليمان، عن ابن جريج ، عن ابن أبي حسين ، عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن من حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ في الرجل الذي يُعَدِم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه . (رقم ١٥٥٩ / ٢٣) .

وهذه الرواية كما يقول البيهقي صريحة في البيع .

ومن طريق شعبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نَهِيك ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ نحو الأول . (رقم ١٥٥٩ / ٢٤) .
ومن طريق معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة به . وفيه : « فهو أحق به من الغرماء » . (رقم ١٥٥٩ / ٢٤) .

ومن طريق سليمان بن بلال ، عن خُثَيْم بن عَرَكَ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أفلس الرجل فوجد الرجل عنده سلعته بعينها فهو أحق بها » . (رقم ١٥٥٩ / ٢٥) .

[١٦٣١] انظر التخریج السابق ، وهذا الإسناد عند مسلم كما سبق .

[١٦٣٢] * د : (٣ / ٧٩٣ - ٧٩٤) (١٧) كتاب البيوع والإجازات - (٧٦) باب في الرجل يفلس فيجد الرجل =

حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن (١) رافع، عن ابن خلدة (٢) الزُّرقِيّ، وكان قاضيا بالمدينة،

(١) « بعينه » : ليست عند أبي داود .

(١) قال سراج الدين البلقيني : الراوى عن ابن خلدة هو أبو المعتمر بن عمرو بن رافع ، ووقع فى نسخ مختصر المزنى فى ذلك اختلاف ، فوقع فى بعضها : « أبو المعتمر عن عمرو بن نافع » ويقع : « أبو المعتمر بن عمرو عن نافع » والصواب : « أبو المعتمر بن عمرو بن رافع » بالراء لا بالنون ، وقد يقع فى بعض النسخ كذلك على الصواب وهو المعتمد .

(٢) فى (ص ، ت) : « عن أبى خلدة » .

قال سراج الدين البلقيني : هكذا وقع فى سند هذا الحديث فى نسخة الأم : « عن أبى خلدة » على أن ذلك كنيته ، وصوابه : « عن ابن خلدة » بالنون موضع الياء . ووقع فى مختصر المزنى : « عن خلدة أو ابن خلدة . (انظر ٢١٩/٢ من الطبعة البولاقية) شك المزنى ، وهو « ابن خلدة » بلا شك ، وكنيته :

= متاعه بعينه عنده - عن محمد بن بشار ، عن أبى داود الطيالسى ، عن ابن أبى ذئب به .

وفيه : « لا قضين فيكم بقضاء رسول الله ﷺ وسلم » ؛ ثم ذكر نحوه .

قال ابن حجر فى بلوغ المرام : وضعفه أبو داود ، وضعف أيضا هذه الزيادة فى ذكر الموت .
* المستدرک : (٢ / ٥٠ - ٥١) كتاب البيوع - من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن ابن أبى فديك ، عن أبى المعتمر ، عن عمر بن خلدة به .

وقال الحاكم : هذا حديث عال صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ ، ووافقه الذهبى .

وقال ابن حجر فى الفتح : وهو حديث يحتج بمثله . (٦٤/٥) .

وإذا كان بعضهم قد ضعف هذا الحديث لجهالة « ابن خلدة » فقد رد ذلك سراج الدين البلقيني فقال : قال البخارى : وقال ابن مسافر عن الزهرى : عمر بن عبد الرحمن بن خلدة القاضى عن أبى هريرة : لا يكاد يعرف .

قال البلقيني : ويتعجب منه فى قوله : لا يكاد يعرف ، ولم يدل على ذلك ، وهو رجل معروف ولى قضاء المدينة فى خلافة عبد الملك بن مروان ، وقد نسبته الزهرى فى رواية (ابن) مسافر التى ذكرها البخارى وفى رواية الترمذى ، وقال محمد بن عمر : كان عمر بن خلدة ثقة قليل الحديث ، وكان رجلاً مهيباً صارماً ورعاً عفيفاً لم يرزق على القضاء شيئاً ، فلما عزل قيل له : يا أبا حفص ، كيف رأيت ما كنت فيه ؟ قال : كان لنا إخوان فقطعناهم ، وكانت لنا أريضة نعيش منها فبعناها وأنفقنا ثمنها . (الطبقات الكبرى : ٢٠٦/٥) .

وقال البلقيني : وحديثه الذى رواه الشافعى أخرجه أبو داود وابن ماجه .

* جه : (٢ / ٧٩٠) (١١) كتاب الأحكام - (٢٦) باب من وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس - عن إبراهيم بن المنذر الحزامى وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقى - يعنى دُحيمًا قالاً : حدثنا ابن أبى فديك ، عن ابن أبى ذئب ، عن أبى المعتمر بن عمرو بن رافع ، عن ابن خلدة الزرقى به . (رقم ٢٣٦٠) .

هذا وفى رواية أبى داود الطيالسى زيادة لم يخرجها أبو داود السجستانى فى سننه وهى بعد قوله : « فهو أحق به » زاد : « إلا أن يدع الرجل وفاءً » . (رقم ٢٣٧٥) .

قال البيهقى فى السنن الكبرى : (٤٦/٦) : وكذلك رواه شبابة بن سوار ، وعاصم بن على وغيرهما عن ابن أبى ذئب ، وقالوا : « إلا أن يترك صاحبه وفاء » . وقد نبه البلقيني إلى جهالة فى أبى المعتمر جعلت الشافعى لم يجعل حديث ابن خلدة حجة مستقلة فقال : « وأبو المعتمر هذا قيل فيه : إنه لا يعرف ، ولم يذكروا فى ترجمته إلا أنه روى عن عمر بن خلدة ، وروى عنه ابن أبى ذئب . =

أنه قال: جئنا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس، فقال: هذا الذي قضى فيه رسول الله صلوات الله عليه: «أما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه».

[١٦٣٣] قول النبي صلوات الله عليه: «من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع».

[١٦٣٤] وقال رسول الله صلوات الله عليه: «مطل الغني ظلم» (١).

«أبو حفص»، وهو «عمر بن خلدة» كما في سنن أبي داود.

(١) مطل الغني ظلم: المطل الذي فيه ظلم هو منع قضاء ما استحق أدائه مع التمكن من ذلك، وطلب

والشافعي رضي الله عنه لم يورده على أنه حجة مستقلة عنده، ولهذا قال: وبحديث مالك بن أنس وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد، وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التفليس نأخذ، وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثقفى من جملة التفليس، ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء، وحديثهما ثابتان متصلان - يعني حديث مالك وحديث عبد الوهاب الثقفي - ولم يصف الشافعي حديث ابن أبي ذئب بالثبوت لجهالة حال أبي المعتمر، ويظهر بذلك أن اقتصار المزنى على حديث ابن أبي ذئب ليس بظاهر؛ فإن الشافعي إنما جعل عمدته في الباب حديث مالك، وحديث عبد الوهاب الثقفي، ووصفهما بالثبوت والاتصال، وجعل حديث ابن أبي ذئب ضميمة لهما، وأن فيهما جملة يبينها حديث ابن أبي ذئب، ومعنى ذلك أنهما يعلمان حال الحياة وحالة الموت بمقتضى أن صفة الإفلاس تعم الحالين، فلم يجعل الشافعي حديث ابن أبي ذئب حجة مستقلة في شيء من مقاصد الباب.

أقول: ولكن الحديث ثابت عند الشافعي من غير ضميمة غيره إليه، وقد قال بعد ذلك في باب الخلاف في التفليس: الذي أخذت به أولى بي - يعني حديث ابن خلدة - من قبل أن ما أخذت به موصول يجمع فيه النبي صلوات الله عليه بين الموت والإفلاس.

وقال أيضاً في نهاية هذا الباب: «فقد رواه ثقة عن ثقة».

[١٦٣٣] سبق برقمى [١٤٧٥ - ١٤٧٦] وخرج هناك في الموضعين في باب: «ثمر الحائط يباع أصله».

[١٦٣٤] * ط: (٢/ ٦٧٤) (٣١) كتاب البيوع - (٤٠) باب جامع الدين والحول - عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلوات الله عليه قال: «مطل الغني ظلم، وإذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع» (رقم ٨٤).

* خ: (٢ / ١٣٩) (٣٨) كتاب الحوالة - (١) باب الحوالة، وهل يرجع في الحوالة؟ عن عبد الله ابن يوسف، عن مالك به. (رقم ٢٢٨٧). وطرفاه في (٢٢٨٨، ٢٤٠٠).

* م: (٣ / ١١٩٧) (٢٢) كتاب المساقاة - (٧) باب تحريم مطل الغني، وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أحيل على ملىء - عن يحيى بن يحيى، عن مالك به.

وعن إسحاق بن إبراهيم، عن عيسى بن يونس (ح) وعن محمد بن رافع، عن عبد الرزاق قالاً جميعاً: حدثنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي صلوات الله عليه بمثله. (رقم ٣٣ / ١٥٦٤).

(وانظر صحيفة همام للمحقق ص ٢٤١ - ٢٤٦ رقم ٦٣).

[٨] باب حلول دين الميت والدين عليه

[١٦٣٥] أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ معلقة بِدِينِهِ (١) حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ دِينُهُ » .

[١١] باب ما جاء في الخلاف في التفليس

[١٦٣٦] قلت : قال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها » .

صاحب الحق حقه .

(١) قال الأزهرى : والنفس الروح الذى إذا فارق البدن لم تكن بعده حياة ، وهو الذى أراد النبى - ﷺ

[١٦٣٥] حسن .

* ت : (٣ / ٣٨٠ - ٣٨١) (٨) كتاب الجنائز - (٧٦) باب ما جاء عن النبى ﷺ أنه قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه » من طريق إبراهيم بن سعد به .
وقال : هذا حديث حسن . (رقم ١٠٧٨) .

وقد رواه أيضا من طريق سعد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة به ، لكن رجح الأول عليه .

* ج ه : (٢ / ٨٠٦) (١٥) كتاب الصدقات - (١٢) باب التشديد فى الدين - من طريق إبراهيم بن سعد به . (رقم ٢٤١٣) .

* حم : (٢ / ٤٤٠) من طريق سفيان ، عن سعد بن إبراهيم ، عن ابن أبي سلمة ، عن أبيه به .
وفى رواية عن عمر بن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وليس فيه : « عن أبيه » . (٢ / ٤٧٥) .
وفى رواية عن سعد بن إبراهيم ، عن أبي سعيد ، عن أبي هريرة . (٢ / ٥٠٨) .
وفى بعض الروايات لم يذكر قوله : « حتى يقضى عنه » . (٢ / ٤٧٥) .
وفى (٢ / ٥٠٨) بلفظ : « لا تزال نفس ابن آدم معلقة بدينه حتى يقضى عنه » .

* ابن حبان - الموارد : (ص ٢٨٢ رقم ١١٥٨) من طريق معمر ، عن الزهرى ، عن أبي سلمة به ، وليس فيه : « حتى يقضى عنه » .

* المستدرک : (٢ / ٢٦ - ٢٧) كتاب البيوع - من طريق سعد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة به .

وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه لرواية الثورى قال فيها : « عن سعد بن إبراهيم عن عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة » .

[١٦٣٦] * خ : (٣ / ٣٦٥) (٦٧) كتاب النكاح - (٢٧) باب لا تنكح على المرأة عمتها - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة رض الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » . (رقم ٥١٠٩) .

[١٦٣٧] وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا ولغ الكلب في إناء أحلكم فليغسله سبعا » .

[١٦٣٨] أبو سعيد الخدري روى أن النبي ﷺ قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » .

[١٦٣٩] من قول النبي ﷺ : « فيما سقى بالسماء العشر ، وفيما سقى بالدالية (١) نصف العشر » .

بقوله : « نفس المؤمن معلقة بدينه » كأن روحه تعذب بما عليه من الدين حتى يؤدى عنه .

= وروى البخارى كذلك عن عبدان ، عن عبد الله ، عن عاصم ، عن الشعبي ، عن جابر رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها . (رقم ٥١٠٨) .
قال البخارى : وقال داود وابن عون ، عن الشعبي ، عن أبي هريرة . وبين الحافظ في الفتح : أن هذا الاختلاف لم يقدح عند البخارى ؛ لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة ، وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح . (فتح ١٦١ / ٩) .
* م : (٢ / ١٠٢٨) (١٦) كتاب النكاح - (٤) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح - عن عبد الله بن مسلمة عن مالك به . (رقم ١٤٠٨ / ٣٣) كما رواه من طرق أخرى عن أبي هريرة . (رقم ٣٤ - ١٤٠٨ / ٤٠) .

[١٦٣٧] انظر رقم [١٠ ، ٩ ، ٨] من هذا الكتاب ، فقد خرج الحديث هناك .

[١٦٣٨] سبق برقم [٧٥٤] وخرج هناك .

[١٦٣٩] * خ : (١ / ٤٦٠) (٢٤) كتاب الزكاة - (٥٥) باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجارى - عن سعيد بن أبي مريم ، عن عبد الله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهرى ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً - الذى يشرب بعروقه - العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » . (رقم ١٤٨٣) .
* د : (٢ / ٢٥٢) (٣) كتاب الزكاة - (١١) باب صدقة الزرع - من طريق ابن وهب به . وفيه : « أو كان بعلاً العشر ، وفيما سقى بالسواقي أو النضح نصف العشر » (رقم ١٥٩٦) .
ونقل ابن حجر عن ابن أبي حاتم فى العلل أن أبا زرعة قال : الصحيح وقفه على ابن عمر . (التلخيص ١٦٩ / ٢) .

وقد رواه الشافعي عن أنس بن عياض ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان يقول : صدقة الثمار والزروع ما كان نخلاً أو كرمًا أو زرعًا أو شعيرًا أو سلْتًا ، فما كان منه بعلاً أو يسقى بنهر ، أو يسقى بالعين ، أو عثرياً بالمطر ففيه العشر ، من كل عشرة واحد ، وما كان منه يسقى بالنضح ففيه نصف العشر فى عشرين واحد (المسند ص ٩٥) .

ومهما يكن من أمر فقد صححه البخارى مرفوعاً ، وله حكم المرفوع ، ورفع الشافعي هنا - كما ترى ، والله عز وجل وتعالى أعلم .

* م : (٢ / ٦٧٥) (١٢) كتاب الزكاة - (١) باب ما فيه العشر أو نصف العشر - من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه : أنه سمع النبي ﷺ قال : « فيما سقت الأنهار والغيمة العشر ، وفيما سقى بالساقية نصف العشر » . (رقم ٩٨١ / ٧) .

[١٦٤٠] حديث أبي ثعلبة الحُشَنِيّ : أن النبي ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع .

[١٦٤١] قال الشافعي رحمه الله : قد كان فيما قرأنا على مالك : أن ابن شهاب أخبره عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث : أن رسول الله ﷺ قال : «أما رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ، ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به ، فإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوة الغرماء » .

[١٦٤٠] سبق برقم [١٤٠٥] وخرج هناك .
[١٦٤١] * ط : (٦٧٨ / ٢) (٣١) كتاب البيوع - (٤٢) باب ما جاء في إفلاس الغريم به . (رقم ٨٧) .
قال ابن عبد البر : هكذا في جميع الموطآت ، ولجميع الرواة عن مالك مرسل ، إلا عبد الرزاق فوصله .

أقول : الذي في مصنف عبد الرزاق عن مالك مرسل كما هنا في الموطأ .
[٥ / ٢٦٤ - كتاب البيوع - باب الرجل يفلس فيجد سلعته بعينها (رقم ١٥١٥٨)] .
وقد رواه أبو داود من طريق إسماعيل بن عياش ، عن الزبيدي (هو محمد بن الوليد أبو الهذيل الحمصي) عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة به . قال أبو داود : حديث مالك - أي المرسل - أصح .
وقال الخطابي : وهذا الحديث مسند من هذا الطريق يضعفه أهل النقل في رجلين من رواه ، ورواه مالك مرسل ، فدل على أنه لا يثبت مسنداً ، ولو صح لكان متأولاً على أن البائع مات موسراً ، بدليل الخبر المتقدم الذي رواه عمر بن خلدة . (هامش السنن ٧٩٣ / ٣) .
وانظر رقم [١٦٣٠ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٢] ففيها طرق أخرى منها ما هو متفق عليه ، ولكن هناك اختلاف في بعض اللفظ يؤدي إلى اختلاف في بعض المعنى ، وقد أشار إلى ذلك الإمام الشافعي في السطور التالية لهذا الحديث في الأم ، إن شاء الله عز وجل .

(٢٦) بلوغ الرشد وهو الحجر^(١)

[١] باب

[١٦٤٢] فإن قال قائل : فقد رُويَ أن ليس للمرأة أن تعطى من مالها شيئاً بغير إذن

زوجها .

[١٦٤٣] قلت : أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة بنت عبد الرحمن

(١) الدَّالَّةُ : المنجون والناعورة .

(١) هذا الباب ليس موضعه هنا في أصل الربيع ، وإنما نقله السراج البلقيني إلى هنا ، ونبه على ذلك فقال : «الحجر

[١٦٤٢] * د : (٣ / ٨١٥ - ٨١٦) (١٧) كتاب البيوع والإجازات - (٨٦) باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها -

عن موسى بن إسماعيل ، عن حماد ، عن داود بن أبي هند وحبيب المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها » . (رقم ٣٥٤٦) .

وعن أبي كامل ، عن خالد - يعني ابن الحارث ، عن حسين ، عن عمرو بن شعيب : أن أباه أخبره عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها » . (رقم ٢٥٤٧) .

* س : (٥ / ٦٥ - ٦٦) (٢٣) كتاب الزكاة - (٥٨) باب عطية المرأة بغير إذن زوجها - من طريق عمرو بن شعيب به . وانظر (٦ / ٢٧٨ - ٢٧٩) (٣٤) كتاب العمري - (٥) عطية المرأة بغير إذن زوجها - من طرق عن عمرو بن شعيب به .

* جه : (٢ / ٧٩٨) (١٤) كتاب الهبات - (٧) باب عطية المرأة بغير إذن زوجها - من طريق عمرو ابن شعيب به . (رقم ٢٣٨٨) .

* المستدرک : (٢ / ٤٧) من طريق عمرو بن شعيب به . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وقال الحاكم : قد صح سماع عمرو بن شعيب من أبيه شعيب ، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو .

* حم : (٢ / ١٧٩ ، ١٨٤ ، ٢٠٧) عن عمرو بن شعيب به .

قال الخطابي : هذا عند أكثر العلماء على معنى حسن العشرة ، واستطابة نفس الزوج بذلك ، إلا أن مالك بن أنس قال : ترد ما فعلت من ذلك حتى يأذن الزوج ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك في غير الرشيدة ، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال للنساء : « تصدقن » ، فجعلت المرأة تلقى القرط والخاتم ، وبلال يتلقاها بكسائه ، وهذه عطية بغير إذن زوجها . (هامش سنن أبي داود ٣ / ٨١٦) .

[١٦٤٣] * ط : (٢ / ٥٦٤) (٢٩) كتاب الطلاق - (١١) باب ما جاء في الخلع . (رقم ٣١) .

قال ابن حجر في الفتح : وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه . (٩ / ٣٩٩) .

* د : (٢ / ٦٦٧ - ٦٦٨) (٧) كتاب الطلاق - (١٨) باب في الخلع - من طريق القعنبي عن مالك به . (رقم ٢٢٢٧) .

=

أخبرته : أن حبيبة بنت سهل الأنصارية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ، وأن رسول الله ﷺ خرج لصلاة (١) الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس ، فقال رسول الله ﷺ : « من هذه ؟ » فقالت : أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله ، فقال : « ما شأنك ؟ » فقالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس ، لزوجها ، فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله ﷺ : « هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر » فقالت حبيبة : يا رسول الله ، كل ما أعطاني عندي ، فقال رسول الله ﷺ : « خذ منها » فأخذ منها ، وجلس في أهلها .

هو في الأصل بعد الخلاف في الحبس والصدقات الموقوفات ، وهذا موضعه في الترتيب ، وفيه بلوغ الرشد .

= * س : (٦ / ١٦٩) (٢٧) كتاب الطلاق - (٣٤) باب ما جاء في الخلع - من طريق مالك به . (رقم ٣٤٦٢) .

* ابن حبان - الإحسان (١٠ / ١١٠) (١٦) كتاب الطلاق - (٤) باب الخلع - من طريق مالك به . (رقم ٤٢٨٠) .

هذا والحديث قد أخرجه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس ، ومن طريق عكرمة مرسلا :
* خ : (٣ / ٤٠٦ - ٤٠٧) (٦٨) كتاب الطلاق - (١٢) باب الخلع ، وكيف الطلاق فيه - عن أزهر بن جميل ، عن عبد الوهاب الثقفي ، عن خالد (الحذاء) عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكنني أكره الكفر في الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « أتدين عليه حديثه ؟ » قالت : نعم ، قال رسول الله ﷺ : « اقبل الحديث وطلقها تطليقة » .
قال أبو عبد الله : لا يتابع فيه عن ابن عباس . (رقم ٥٢٧٣) .

أى لا يتابع أزهر بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث ، بل أرسله غيره ، ومراده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ، (فتح ٩ / ٤٠٠) كما رواه « خ » عن إسحاق الواسطي ، عن خالد (بن عبد الله الطحان) عن خالد الحذاء ، عن عكرمة : أن أخت عبد الله بن أبي . بهذا ، وقال : « ترددين حديثه ؟ » قالت : نعم ، فردتها ، وأمره يطلقها .
وقال إبراهيم بن طهمان : عن خالد ، عن عكرمة ، عن النبي ﷺ : « وطلقها » . (رقم ٥٢٧٤) .

وعن أيوب بن أبي تميمة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أنه قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إنني لا أعتب على ثابت في دين ولا خلق ، ولكنني لا أطيقه . فقال رسول الله ﷺ : « فتردين عليه حديثه ؟ » قالت : نعم . (رقم ٥٢٧٥) .
وعن محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي ، حدثنا فراد أبو نوح ، حدثنا جرير بن حازم ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنه قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق إلا أني أخاف الكفر ، فقال رسول الله ﷺ : « فتردين عليه حديثه ؟ » فقالت : نعم ، فردت عليه وأمره ففارقها . (رقم ٥٢٧٦) .
وعن سليمان ، عن حماد ، عن أيوب ، عن عكرمة : أن جميلة . . . فذكر الحديث (رقم ٥٢٧٧) .

[١٦٤٤] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن مولاة لصفية بنت أبي عبيد : أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها ، فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر .

[٣] باب الخلاف في الحجر (١)

[١٦٤٥] أخبرنا محمد بن الحسن أو غيره من أهل الصدق في الحديث أو هما ،

(١) في (ت) : « إلى صلاة الصبح » .

[١٦٤٤] * ط : (٢ / ٥٦٥) (٢٩) كتاب الطلاق - (١١) باب ما جاء في الخلع . (رقم ٣٢) .
قال البيهقي في المعرفة (٤ / ٤٦٢) : « واحتج - أي الشافعي - في رواية البويطي بحديث ميمونة أن النبي ﷺ قال لها : « ما فعلت جاريتك ؟ » فقالت : أعقتها ، فقال : « أما إنك لو أعطيتها بعض أخوالك كان خيراً لك » .
ونضيف هنا من مرويات الإمام الشافعي في هذا الباب مما يتعلق بحد البلوغ ، فقد روى في السنن قال :
حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : عرضت على رسول الله ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ، وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني يوم الخندق .
وقال : أخبرنا يحيى بن سليم ، عن عبيد الله ، عن النبي ﷺ مثله . [السنن ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ (رقم ٦٤٥ - ٦٤٦) .
وسبأني في الأم إن شاء الله تعالى في حد السرقة .
قال البيهقي في المعرفة بعد أن روى هذا الحديث : واستشهد الشافعي في رواية أبي عبد الرحمن البغدادي عنه بحديث ابن نمير ومحمد بن عبيد ، عن عبيد الله بن عمر ، وفيه من الزيادة : « في القتال . . . » .
وفي حديثهما من الزيادة : عن نافع قال : قدمت على عمر بن عبد العزيز وعمر يومئذ خليفة فحدثته بهذا الحديث ، فقال : إن هذا الحد بين الصغير والكبير ، وكتب إلى عماله أن افرضوا لابن خمس عشرة ، وما كان سوى ذلك فألحقوه بالعيال .
وفي رواية ابن نمير : ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال . (٤ / ٤٥٨) .

[١٦٤٥] حسن .

* مصنف عبد الرزاق : (٨ / ٢٦٧ - ٢٦٨) كتاب البيوع - باب المفلس والمحجور عليه - عن رجل سمع هشام بن عروة نحوه . (رقم ١٥١٧٦) .
* السنن الكبرى للبيهقي : (٦ / ٦١) كتاب الحجر - باب الحجر على البالغين بالسفه - من طريق الزبير ابن المديني ، عن هشام بن عروة نحوه . (رقم ١١٣٣٥) .
قال البيهقي في المعرفة : ورواه عمرو الناقد ، عن أبي يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم بمعناه (انظر الرواية في السنن الكبرى ٦ / ٦١) .
قال : وروينا في الحديث الثابت عن عوف بن الحارث ابن أخي عائشة لأمها : أن عائشة حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته عائشة : والله ، لتنتهين عائشة ، أو لأحجرن عليها (المعرفة ٤ / ٤٦٥ - ٤٤٦) .
انظر هذه الرواية في السنن الكبرى ٦ / ٦١ - ٦٢ .

عن يعقوب بن إبراهيم، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: ابتاع عبد الله بن جعفر بيعاً، فقال عليٌّ عليه السلام: لا تين عثمان فلا حرجن عليك، فأعلم بذلك ابنُ جعفر الزبير، قال الزبير: أنا شريكك في بيعك، فأتى عليٌّ عليه السلام عثمانَ رضي الله عنه فقال: احجر علي هذا، فقال الزبير: أنا شريكه، فقال عثمان: أحجر علي رجل شريكه الزبير؟!

(٢٧) الصلح

[١] باب

[١٦٤٦] وقد روى عن عمر رضي الله عنه: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً ^(١) أحل حراماً أو حرم حلالاً .

(١) الحَجْرُ: هو منع الحاكم المفسد أو السفه من التصرف في ماله .

[١٦٤٦] حسن موقوفاً ومرفوعاً .

هذا الحديث وصله البيهقي في السنن الكبرى ، وفي المعرفة .

❖ السنن الكبرى : (٦ / ٦٥) كتاب الصلح - باب صلح المعاوضة ، وأنه بمنزلة البيع يجوز فيه ما يجوز في البيع - عن أبي طاهر الفقيه ، عن أبي حامد بن بلال ، عن يحيى بن الربيع المكي ، عن سفيان ، عن إدريس الأودي قال : أخرج إلينا سعيد بن أبي بردة كتاباً فقال : هذا كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى ... فذكره ، وفيه : والصلح جائز بين الناس إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً .

❖ وفي المعرفة : (٤ / ٤٦٧) كتاب الصلح - باب الصلح - من طريق جعفر بن برقان ، عن معمر البصري ، عن أبي العوام البصري قال : كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري ... فذكر الحديث ، وقال فيه : والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً .

قال البيهقي : وقد روى هذا من أوجه .

هذا وقد روى هذا الحديث مرفوعاً :

❖ ت : (٣ / ٦٢٥ - ٦٢٦) (١٣) الأحكام - (١٧) باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس - من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله ﷺ قال ... فذكره . وفيه : « والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

قال ابن حجر في بلوغ المرام (ص ٢٩١ رقم ٨٩٤) : وأنكروا عليه ؛ لأن راويه كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف ضعيف ، وكأنه اعتبره بكثرة طرقه . (انظر : ميزان الاعتدال في ترجمة كثير (٣ / ٤٠٧) .

قال البيهقي في المعرفة : ورواه الشافعي في كتاب حرمة عن عبد الله بن نافع ، عن كثير (٤ / ٤٦٨) .

وقال ابن حجر : وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة .

❖ ابن حبان في صحيحه : (١١ / ٤٨٨ - رقم ٥٠٩١) (١٧) كتاب الصلح - من طريق عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، عن مروان بن محمد الطاطري ، عن سليمان بن بلال ، عن كثير بن زيد ، =

[١٦٤٧] لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض .

(٢٨) الحوالة

[١٦٤٨] قال مالك بن أنس: أُخْبِرْنَا عَنْ أَبِي الزنَاد، عَنْ الْأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ ، وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَكَلٍّ فَلْيَتَّبِعْ » .

[١٦٤٩] واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال في الحوالة أو الكفالة^(١) : يرجع

(١) في (ص ، م ، ت) : « إلا صلح » غير منصوبة .

(١) في (ب ، ص ، ح) : « والكفالة » وما أثبتناه من (ت) ومن رواية البيهقي في المعرفة ٤ / ٤٧٠ وفي السنن الكبرى ٦ / ٧١ ، والسياق يقتضي ما أثبتناه؛ لأن الشافعي ذكر أن في الرواية شك في الحوالة أو

= عن الوليد بن رباح ، عن أبي هريرة .

* المستدرک : (٢ / ٤٩) البيوع - باب المسلمون على شروطهم - من طريق سليمان بن بلال ، عن كثير بن زيد به . وقال : رواة هذا الحديث مديون ، ولم يخرجاه ، وهذا أصل في الكتاب . قال الذهبي : لم يصححه ، وكثير ضعفه النسائي ، ومشاه غيره .

وفي (٢ / ٥٠) من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي ، عن عفان ، عن حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « الصلح بين المسلمين جائز » . وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، وهو معروف بعبد الله بن الحسين المصيصي ، وهو ثقة . وقال الذهبي : قال ابن حبان : يسرق الحديث .

[١٦٤٧] انظر أرقام [١٥٣٥ - ١٥٣٧] في باب حكم المبيع قبل قبضه ، وتخريجها .

[١٦٤٨] سبق برقم [١٦٣٤] .

[١٦٤٩] * مصنف ابن أبي شيبة : (٤ / ٣٣٠) كتاب البيوع - (٨٤) في الحوالة ، أنه أن يرجع فيها ؟ عن وكيع ، عن شعبة ، عن خلود بن جعفر ، عن أبي إياس (معاوية بن قرة) عن عثمان في الحوالة ، يرجع ، ليس على مسلم توى .

* السنن الكبرى : (٦ / ٧١) كتاب الحوالة - باب من قال : يرجع على المحيل ، لا تَوَى على مال مسلم - من طريق محمد بن أيوب ، عن أبي الوليد ، عن شعبة به . ولفظه : ليس على مال امرئ مسلم توى - يعني حوالة .

قال : ورواه غيره عن شعبة مطلقاً ، ليس فيه : « يعني حوالة » .

ثم قال البيهقي : قال الشافعي في رواية المزني في الجامع الكبير : احتج محمد بن الحسن بأن عثمان بن عفان قال : « في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها ، لا تَوَى على مال مسلم » ، فسألته عن هذا الحديث فزعم أنه عن رجل مجهول ، عن رجل معروف منقطع عن عثمان ، فهو في أصل قوله يطل من وجهين ، ولو كان ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة ؛ لأنه لا يدرى أقال ذلك في الحوالة أو في الكفالة .

قال البيهقي : الرجل المجهول في هذه الحكاية خلود بن جعفر ، وخليد بصري لم يحتج به محمد ابن إسماعيل البخاري في كتاب الصحيح ، وأخرج مسلم بن الحجاج حديثه يرويه مع المستمر بن الريان ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد في المسك وغيره ، وكان شعبة بن الحجاج إذا روى عنه أثنى =

صاحبه ، لا تَوَى (١) على مال مسلم .

(٢٩) الضمان (٢)

[١٦٥٠] أخبرنا ابن عيينة، عن هارون بن رثاب، عن كنانة بن نُعَيْم، عن قَبِيصَةَ ابن المُخارق قال: حَمَلَتْ حَمَالَةً (٣)، فَأَتَيْت رسول الله ﷺ فسألته فقال: « يا قبيصة، المسألة حَرُمَتْ إلا في ثلاث ؛ رجل تَحْمَلُ حَمَالَةً فحلت له المسألة . . . » وذكر الحديث .

الكفالة، كما يتبين من التخريج والله عز وجل وتعالى أعلم .

(١) لا تَوَى : لا هلاك ، والمعنى أنه لا يهلك مال المسلم إن لم يستطع أن يأخذه من المحال عليه لإفلاس أو موت أخذه من المحيل .

(٢) هكذا ترجم السراج البلقيني لهذا الباب ، وهو في ترتيب الأصل : « الكفالة ، والحماية ، والشركة » .

= عليه ، والله أعلم .

وقال : والمراد بالرجل المعروف أبو إياس معاوية بن قرة المزني، وهو منقطع كما قال، فأبو إياس من الطبقة الثالثة من تابعي أهل البصرة ، فهو لم يدرك عثمان بن عفان ، ولا كان في زمانه .

أقول : وإذا كان كلام الإمام الشافعي والبيهقي يضعف هذا الأثر، فإن صاحب الجوهر النقي المارديني حاول أن يرد هذا الضعف سواء في سنده أو الاستدلال به . فقال :

الذي في كتب الحنفية أن محمداً ذكره في الأصل عن عثمان في الحوالة من غير شك، كما أخرجه البيهقي أولاً، وكذا أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه عن وكيع ، عن شعبة بسنده ، وكيف يقال ذلك في الكفالة ، والرجوع فيها على الأصل لا يتوقف على شرط موت الكفيل مفلساً ؟ ذكر أبو بكر الرازي وغيره أنه لا يعلم لعثمان في ذلك مخالف من الصحابة .

ثم قال : « عدم احتجاج البخاري بخليد لا يضره كما عرف ، ومسلم وإن قرنه في حديث مع المستمر فقد احتج به في موضع آخر ، وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة ، وكلامه ههنا يوم أن مسلماً لم يحتج به . . . وشعبة كان يعظمه ويشي عليه وقال : كان من أصدق الناس وأشدهم إتقاناً ، ووثقه ابن معين وغيره ، فكيف يجعل مثل هذا مجهولاً ؟! » .

وقال المارديني في معاوية بن قرة: «ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق أن له رؤية، وحكى عن ابن سعد أنه عده في الطبقة الثانية ، وحكى عن خليفة وغيره أنه توفي سنة ثلاث عشرة ومائة ، وعن يحيى وغيره أنه بلغ ستاً وتسعين سنة ، فعلى هذا يكون - مولده سنة سبع عشرة ، فكيف لم يكن في زمن عثمان ؟! » .

[الجوهر النقي ، على هامش السنن الكبرى (٦ / ٧١)] .

[١٦٥٠] * م : (٢ / ٧٢٢) (١٢) كتاب الزكاة - (٣٦) باب من تحل له المسألة - من طريق حماد بن زيد ، عن هارون بن رباب به . . . ولفظه : « إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تَحْمَلُ حَمَالَةً فحلت له المسألة حتى يصيبها ، ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قَوْماً من عيش - أو قال : سدّاداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجّ من قومه : لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قَوْماً من عيش - أو قال : سدّاداً من عيش - فما سواهن من المسألة - ياقبيصة - سحتاً يأكلها صاحبها سحتاً » .

هذا وقد رواه ابن خزيمة (٤ / ٦٥) في صحيحه ، وابن حبان في صحيحه (٥ / ١٦٨) .

(٣١) الوكالة

[١٦٥١] وقد كان علي عليه السلام ^(١) وَكَّلَ عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي حاضر، فقبل ذلك عثمان .

وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب .

(٣٢) الإقرار

[١] جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً ^(٢)

[١٦٥٢] قال الشافعي رحمه الله تعالى: أقر ماعز عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا فرجمه .

[١٦٥٣] وأمر أنيساً أن يغدو على امرأة رجل « فإن اعترفت بالزنا فارجمها » .

(٣) الحَمَالَة : هي المال الذي يتحملة الإنسان ، أى : يستدينه ويدفعه فى إصلاح ذات البين كالإصلاح بين قبيلتين ونحو ذلك .

[١٦٥١] * السنن الكبرى للبيهقي : (٦ / ٨١) كتاب الوكالة - باب التوكيل فى الخصومات مع الحضور والغيبة - من طريق أبى كريب ، عن عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن إسحاق ، عن جهم بن أبى الجهم ، عن عبد الله بن جعفر قال: كان على بن أبى طالب رضي الله عنه يكره الخصومة ، فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبى طالب ، فلما كبر عقيل وكلنى .
ومن طريق على بن عبد العزيز ، عن أبى عبيد ، عن عباد بن عوام ، عن محمد بن إسحاق ، عن رجل من أهل المدينة يقال له : جهم ، عن على : أنه وكل عبد الله بن جعفر بالخصومة ، فقال : إن للخصومة قُحماً .

قال أبو عبيد : قال أبو الزباد : القحم : المهالك .

[١٦٥٢] * م : (٣ / ١٣١٩) (٢٩) كتاب الحدود - (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنا - عن أبى كامل فضيل ابن حسين الجحدري ، عن أبى عوانة ، عن سماك بن حرب ، عن جابر بن سمرة قال : رأيت ماعز ابن مالك حين جرى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، رجل قصير أعضل ، ليس عليه رداء ، فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فلعلك ؟ » قال : لا ، والله إنه قد زنى الآخر . قال : فرجمه ، ثم خطب فقال : « ألا كلما نفرنا غازين فى سبيل الله خلف أحدهم له نبيب كنيب التيس يمنح أحدهم الكُثْبَة ، أما والله إن يُمكنني من أحدهم لأنكُلَّه عنه » . (رقم ١٧ / ١٦٩٢) .
وهناك طرق أخرى فى مسلم لهذا الحديث (رقم ١٩ / ١٦٩٣ ، ٢٠ - ٢١ / ١٦٩٤ ، ٢٢ - ٢٣ / ١٦٩٥) .

[١٦٥٣] روى الإمام الشافعي هذا الحديث عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه : أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهما : يا رسول الله ، اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - أفقههما : أجل يا رسول الله فاقض بكتاب الله ، واذن لى فى أن أتكلم ، فقال : « تكلم » . قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا فزنى بامرأته ، فأخبرت =

[١٦٥٤] وقد أمرت عائشة رضي الله تعالى عنها بعبد أقر بالسرقه فقطع .

[٣] إقرار المغلوب على عقله

[١٦٥٥] ولأن رسول الله ﷺ ضرب في شرب الخمر .

[١٧] العارية (١)

[١٦٥٦] استعار رسول الله ﷺ من صفوان ، فقال له النبي ﷺ : « عارية

(١) في (ب) : « على رؤسهم » .

= أن على ابني الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة وجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : « أما والذي نفسي بيده ، لأقضين بينكما بكتاب الله ، أما غنمك وجاريتك فرد إليك » ، وجلد ابنه مائة ، وغربه عاماً ، وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر ، فإن اعترفت رجمها ، فاعترفت فرجمها .
[ط : ٨٢٢ / ٢ - ٤١] كتاب الحدود - (١) باب ما جاء في الرجم - خ : ٤ / ٢١٦ - (٨٣) كتاب الإيمان والنذور - (٣) باب كيف كانت يمين النبي ﷺ - عن إسماعيل ، عن مالك به . رقم (٦٦٣٣ - ٦٦٣٤) . م : ٣ / ١٣٢٤ - ١٣٢٦ - (٢٩) كتاب الحدود - (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنى - من طرق عن ابن شهاب به . رقم ٢٥ / ١٦٩٧ - ١٦٩٨ .
[١٦٥٤] روى الإمام الشافعي هذا الأثر فقال :

أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت : خرجت عائشة إلى مكة ، ومعها مولاتان وغلالم لبنى عبد الله بن أبي بكر الصديق ، فبعث مع المولتين ببرد مرجل قد خيط عليه خرقة خضراء . قالت : فأخذ الغلام البرد ففتق عنه ، فاستخرجه ، وجعل مكانه لبداً أو فروة ، وخاط عليه فلما قدمت المولتان المدينة دفعنا ذلك إلى أهله ، فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ، ولم يجدوا فيه البرد ، فكلموا المولتين ، فكلمتا عائشة زوج النبي - أوكنتنا - واتهمتا العبد ، فسل العبد عن ذلك فاعترف ، فأمرت به عائشة فقطعت يده ، وقالت عائشة : القطع في ربع دينار فصاعداً .

وسبأني في كتاب الحدود - باب قطع المملوك بإقراره ، وقطعه وهو آبق .

[ط : ٨٣٢ - ٨٣٣ - (٤١) كتاب الحدود - (٧) باب ما يجب فيه القطع - (رقم ٢٥) .

[١٦٥٥] * خ : (٤ / ٢٤٥) (٨٦) كتاب الحدود - (٢) باب ما جاء في ضرب شارب الخمر - عن حفص بن عمر ، عن هشام ، عن قتادة ، عن أنس : أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين . (رقم ٦٧٧٣) وطرفه في (٦٧٧٦) .

* م : (٣ / ١٣٣١) (٢٩) كتاب الحدود - (٨) باب حد الخمر - عن محمد بن المثنى ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه به ، وفيه زيادة : « فلما كان عمر ، ودنا الناس من الريف والقرى قال : ما ترون في جلد الخمر ، فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن تجعلها كأخف الحدود . قال : فجلد عمر ثمانين » . (رقم ١٧٠٦) .

[١٦٥٦] صحيح .

* د : (٣ / ٨٢٢ - ٨٢٤) (١٧) كتاب البيوع والإجازات - (٩٠) باب في تضمين العارية - عن =

مضمونة مؤداة .

[١٦٥٧، ١٦٥٨] وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما : إن العارية مضمونة .

= الحسن بن محمد وسلمة بن شبيب معاً عن يزيد بن هارون ، عن شريك ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن أمية بن صفوان بن أمية ، عن أبيه : أن رسول الله ﷺ استعار منه أدرعاً يوم حنين ، فقال : أغضب يا محمد ، فقال : « لا ، بل عارية مضمونة » .

قال أبو داود : وهذه رواية يزيد ببغداد ، وفي روايته بواسط تغير على غير هذا .

وعن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن جرير ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن أناس من آل عبد الله ابن صفوان أن رسول الله ﷺ قال : « يا صفوان ، هل عندك من سلاح ؟ » قال : عارية أم غصباً ؟ . قال : « لا ، بل عارية » ، فأعاره ما بين الثلاثين إلى الأربعين درعاً ، وغزا رسول الله ﷺ ، فلما هزم المشركون جمعت دروع صفوان ، ففقد منها أدرعاً . فقال رسول الله ﷺ لصفوان : « إنا فقدنا من أدرعك أدرعاً ، فهل تُغرم لك ؟ » قال : لا ، يا رسول الله ؛ لأن في قلبي اليوم ما لم يكن يومئذ . قال أبو داود : وكان أعاره قبل أن يسلم ، ثم أسلم .

وعن مسدد ، عن أبي الأحوص ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن عطاء ، عن ناس من آل صفوان قال : استعار النبي ﷺ . فذكر معناه .

❖ المستدرک : (٢ / ٤٧) كتاب البيوع - من طريق شريك به ، ولفظه : « بل عارية مضمونة » - ومن طريق خالد الخذاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس نحوه . وفيه : « عارية مؤداة » وقال : هذا حديث على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وللحديث شاهدان :

١ - عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ الحديث بمعناه .

❖ المستدرک : (٢ / ٤٨ - ٤٩) من طريق ابن إسحاق ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن عبد الرحمن ابن جابر ، عن أبيه . (قال ابن إسحاق : حدثني عاصم) .

قال الحاکم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

٢ - عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية سلاحاً في غزوة حنين فقال : يا رسول الله ، أعارية مؤداة ؟ قال : « عارية مؤداة » .

قال الحاکم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

وله شاهد مرسل من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه : أن صفوان بن أمية أعار رسول الله ﷺ سلاحاً . الحديث بنحو رواية شريك .

أخرجه البيهقي (السنن الكبرى ٦ / ٨٩ - ٩٠) .

[١٦٥٧، ١٦٥٨] حسن .

❖ مصنف ابن أبي شيبة (٤ / ٣١٦) كتاب البيوع - (٦١) في العارية من كان لا يضمها ، ومن كان يفعل - عن ابن عيينة ، عن عمرو ، عن عبد الرحمن بن السائب : أن رجلاً استعار من رجل بغيراً فعطب البعير ، فسأل مروان أبا هريرة فقال : يضمن . (رقم ٢٠٥٦١) .

وعن وكيع ، عن ابن جريج وابن شريك ، عن ابن أبي مليكة : أن ابن عباس كان يضمن العارية إذا باعها صاحبها . (رقم ٢٠٥٥٢) .

❖ مصنف عبد الرزاق : (٨ / ١٨٠) كتاب البيوع - باب العارية - عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عبد الرحمن بن السائب ، عن أبي هريرة قال : العارية تُغرم .

قال عمرو : وأخبرني ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس مثله . (رقم ١٤٧٩٢) .

=

وكان قول أبي هريرة في بعير استعير فتلّف أنه مضمون .

(٣٣) الغصب والمستكرهة (١)

[١٦٥٩] وقد قال النبي ﷺ : « ليس لعرق ظالم حق » (٢) .

- (٢) بين أبواب الإقرار هذه وما قبلها تقديم وتأخير في (ص ، ح) كما تشير إليه أرقام اللوحات .
 (١) بين هذا الباب وما قبله وما بعده تقديم وتأخير في (ص) الترتيب الأصل ، كما تشير أرقام اللوحات .
 (١) « والمستكرهة » من (ص ، م) .
 (٢) العرق الظالم : أن يجيء الرجل الظالم إلى أرض الرجل فيغرس فيها غرساً ليستحقها أو يستغلها ، فتقوم

هذا وقد روى الشافعي في السنن أثر أبي هريرة هكذا :

عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عبد الرحمن بن السائب : أن رجلاً استعار بعيراً من رجل فخطب ، فأتى به إلى مروان بن الحكم ، فأرسل مروان إلى أبي هريرة - فأوقفوه بين السّماطين ، فسأله فقال : يغرم . (السنن ١ / ٢١٥ رقم ١٠٦) .
 وعبد الرحمن بن السائب ذكره ابن حبان في الثقات ٩١ / ٥ .

[١٦٥٩] صحيح .

* د : (٤٥٣ / ٣ - ٤٥٥) (١٤) كتاب الخراج والإمارة والفيء - (٣٧) باب في إحياء الموات - عن محمد بن المثني ، عن عبد الوهاب ، عن أيوب ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن سعيد بن زيد ، عن النبي ﷺ قال : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » . (رقم ٣٠٧٣) .
 وعن هناد بن السري ، عن عبدة ، عن محمد بن إسحاق ، عن يحيى بن عروة ، عن أبيه : أن رسول الله ﷺ مثله . (رقم ٣٠٧٤) .

وفي هذا قال : فلقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث : أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر ، ففرض لصاحب الأرض بأرضه ، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها . قال : فلقد رأيتها ، وإنها لتضرب أصولها بالفؤوس ، وإنها لنخل عم (أي طوال) حتى أخرجت منها .

وعن أحمد بن سعيد الدارمي ، عن وهب ، عن أبيه ، عن ابن إسحاق ، بإسناده ومعناه ؛ إلا أنه قال مكان « الذي حدثني هذا » : فقال رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وأكثر ظني أنه أبو سعيد الخدري : فأنا رأيت الرجل يضرب في أصول النخل .

هذا وقد روى الحديث مالك في الموطأ (٧٤٣ / ٢) (٣٦) كتاب الأقضية - (٢٤) القضاء في عمارة الموات - عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق » . (رقم ٢٦) .

قال ابن عبد البر : مرسل باتفاق الرواة .

قال مالك : والعرق الظالم كل ما احتفر ، أو أخذ ، أو غرس بغير حق .

* ت : (٦٥٣ / ٣) (١٣) الأحكام - (٣٨) باب ما ذكر من إحياء أرض الموات - من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب ، عن هشام ، عن أبيه ، عن سعيد بن زيد .

قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . (رقم ١٣٧٨) .

وقال : وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مرسلًا . =

[١٦٦٠] قال النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » .

= قال ابن حجر في بلوغ المرام (ص ٣٠٠) : واختلف في وصله وإرساله وفي تعيين صحابه، وفصل ذلك في التلخيص الحبير (٣ / ٥٤) فقال: أعله الترمذي بالإرسال، ورجح الدارقطني إرساله أيضاً ، واختلف فيه على هشام بن عروة اختلافاً كثيراً ، ورواه أبو داود الطيالسي من حديث عائشة (رقم ١٤٤٠) وفي إسناده زمعة ، وهو ضعيف ، ورواه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسنديهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه ، عن جده ، وعلقه البخاري بقوله : « ويروى عن عمرو بن عوف » ، ورواه البيهقي من حديث سمرة ، والطبراني من حديث عبادة وعبد الله بن عمرو .

ولنا ملاحظتان : أولاهما : أن طريق أبي داود الموصلة رجالها كلهم ثقات رجال الشيخين - كما قال الشيخ الألباني ، وقد قواها الحافظ في الفتح (٥ / ١٩) لولا أنها شاذة لمخالفة مالك ومن معه من الثقات لهذه الرواية الموصلة .

والثانية : أن الحديث روى بأسانيد أخرى فيها مقال ، لكن يتقوى بعضها ببعض ، كما قال الحافظ في الفتح (٥ / ١٩) وتخرجه عن كونه شاذاً إلى كونه صحيحاً ، والله تعالى أعلم . (انظر مزيداً من تخريج الحديث في إرواء الغليل ٥ / ٣٥٣ - ٣٥٦) .

[١٦٦٠] حسن .

هذا الحديث روى من حديث عبادة بن الصامت ، وعبد الله بن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وجابر بن عبد الله ، وعائشة ، وثعلبة بن أبي مالك القرظي ، وأبي لهابة رضي الله عنهم . وقد روى عن هؤلاء جميعاً بأسانيد ضعيفة ، لكنها ترقى إلى درجة الحسن المحتج به إن شاء الله عز وجل وتعالى .

* جه : (٢ / ٧٨٤) (١٣) كتاب الأحكام (١٧) باب من بنى في حقه ما يضر جاره - من طريق فضيل ابن سليمان ، عن موسى بن عقبة ، عن إسحاق بن يحيى بن الوليد ، عن عبادة بن الصامت : أن رسول الله - ﷺ - قضى ألا ضرر ولا ضرار .

قال البوصيري في الزوائد (ص ٣١٩) : هذا إسناده صحيح ، رجاله ثقات إلا أنه منقطع ، إسحاق بن يحيى بن الوليد قال الترمذي وابن عدي : لم يدرك عبادة بن الصامت . قال البخاري : لم يلق عبادة .

وقال في حديث آخر في باب من باع نخلاً : وإسناده حديث عبادة بن الصامت ضعيف لضعف إسحاق بن يحيى بن الوليد ، وأيضاً لم يدرك عبادة بن الصامت ، قاله البخاري ، والترمذي ، وابن عدي ، وابن حبان .

ورواه (جه) كذلك - من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن جابر الجعفي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » ، قال البوصيري : وله شاهد في السنن من حديث أبي حرملة ، وإسناده حديث ابن عباس ضعيف ، فيه جابر الجعفي ، وهو متهم . (ص ٣١٩) .

* المستدرک : (٢ / ٥٧ - ٥٨) من طريق عثمان بن حمد ، عن عبد العزيز الدراوردي ، عن عمرو ابن يحيى المازني ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري .

قال الحاکم : صحيح الإسناد على شرط مسلم . ووافقه الذهبي .

ولكن الدارقطني قال: إن عثمان بن محمد ضعيف . وقال الألباني : لم يخرج له مسلم .

* ط : (٢ / ٧٥٤) (٣٦) كتاب الأقضية (٢٦) باب القضاء في المرفق - عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرفوعاً (هو مرسل) .

=

مسألة المستكرهة

[١٦٦١] وقد احتج بعض أصحابنا فيه أن مالكا أخبره عن ابن شهاب : أن مروان ابن الحكم قضى في امرأة استكرهها رجل بصداقها على الذي استكرهها .

= * الدارقطني في السنن : (٧٧ / ٣) عن عثمان بن محمد به .
وفي (٢٢٨ / ٤) في الأقضية - من طريق أبي بكر بن عياش ، عن ابن عطاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا ضرر ولا ضررة » .
وأبو بكر بن عياش مختلف فيه ، وهو حسن الحديث ، ولكن ابن عطاء يعقوب ضعيف وفي (٢٢٧ / ٤) من طريق الواقدي ، عن خارجة بن عبد الله ، عن أبي الرجال ، عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » .
والواقدي متروك .
* المعجم الأوسط : (٩١ / ٦) من طريق محمد بن إسحاق ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن جابر بن عبد الله مرفوعا بلفظ : « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » .
وابن إسحاق ثقة ولكنه مدلس ، وقد عنعنه (رقم ٥١٨٩) .
* المعجم الكبير : (٢ / ٨٠ ، ٨١) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب ، عن إسحاق بن إبراهيم الصواف ، عن صفوان بن سليم ، عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي به مرفوعا .
وإسحاق بن إبراهيم الصواف لين الحديث .
* أبو داود في المراسيل (ص ٢٩٤) من طريق واسع بن حبان عن أبي لبابة به مرفوعا .
(وانظر مزيداً من تخريج الحديث في إرواء الغليل ٤٠٨ / ٣ - ٤١٤) .
[١٦٦١] * ط : (٧٣٤ / ٢ - ٧٣٥) (٣٦) كتاب الأقضية - (١٦) باب القضاء في المستكرهة من النساء - عن ابن شهاب : أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة أصيبت مستكرهة بصداقها على من فعل ذلك بها (رقم ١٤) .

وبهذا يتبين أن الرواية في الموطأ عن عبد الملك بن مروان ، وليس عن مروان .
وقد رواه البيهقي بإسناده إلى الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة . . . فذكره .
قال البيهقي عقبه : كان في كتابي مروان ، والصحيح : عبد الملك بن مروان . هكذا رواه أصحاب الموطأ . (المعرفة ٣٥٣ / ٦ - كتاب الحدود - باب المستكرهة) .